

حول مسودة دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

جوزيف ف. ستالين

ترجمة: سعيد العليمي / راجعه ونقحه الصوت الشيوعي

(يحيي كل الحاضرين ظهور الرفيق ستالين على المنصة بهتافات عالية متصلة .
يقف الجميع . تسمع هتافات من كل انحاء القاعة : "هوراه للرفيق ستالين !" "عاش
الرفيق ستالين !" "عاش ستالين العظيم !" "هوراه للعسكري العظيم ، الرفيق
ستالين !" "عاش" "الجبهة الحمراء" "هوراه للرفيق ستالين !")

١ - تشكيل لجنة الدستور ومهامها

ايها الرفاق ، تشكلت لجنة الدستور التي سلمت مسودتها للنظر فيها من قبل
المؤتمر الحالي ، كما تعرفون ، بقرار خاص من المؤتمر السابع لسوفييتات اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وقد تم تبني القرار في ٦ فبراير ، ١٩٣٥ .
وينص على :

"١. تعديل دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في اتجاه :

"أ) مزيد من ديمقراطية النظام الانتخابي باستبدال حق الانتخاب غير المتساوي بحق
الانتخاب المتساوي ، والانتخابات غير المباشرة بالانتخابات المباشرة ، والتصويت
العلني بالتصويت السري ،

"ب) طرح تعريف اكثر دقة للاساس الاقتصادي والاجتماعي للدستور بجعل
الدستور يتسق مع علاقات القوى الطبقيّة الراهنة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفييتية حيث جرى (انشاء صناعة اشتراكية جديدة ، والقضاء على طبقة

الكولاك، ونجاح نظام المزارع الجماعية ، وتعزيز الملكية الاشتراكية بوصفها اساس المجتمع السوفييتي ، وما الى ذلك) .

"٢. ان يوجه اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ان تنتخب لجنة دستور التي سوف توجه الى ان تصيغ نصا معدلا للدستور وفقا للمبادئ المشار اليها في المادة ١ ، وان تسلمه للمصادقة عليه في دورة انعقاد اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

"٣. ان تخاض الانتخابات العادية المقبلة لاجهزة الحكومة السوفييتية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وفق النظام الانتخابي الجديد ."

كان هذا في ٦ فبراير ١٩٣٥ . في اليوم التالي على تبني هذا القرار ، أي ، ٧ فبراير ١٩٣٥ انعقدت الدورة الاولى للجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، والتقت لتنفيذ لقرار المؤتمر السابع للسوفييتات في إ.ج.إ.س، وشكلت لجنة دستور تضم ٣١ شخصا . واعطت توجيهاتها للجنة الدستور بأن تجهز مسودة لدستور معدل في إ.ج.إ.س .

كانت هذه هي الاسس الشكلية والتعليمات التي صدرت عن الهيئة العليا في إ.ج.إ.س التي كان على عمل لجنة الدستور ان ينطلق منها .

وهكذا كان على لجنة الدستور ان تدخل تغييرات على الدستور النافذ الآن ، الذي تبنيه في ١٩٢٤ ، واضعين في اعتبارنا التغييرات باتجاه الاشتراكية التي ظهرت في حياة إ.ج.إ.س في الفترة من ١٩٢٤ حتى اليوم .

٢. التغييرات الحاصلة في حياة إ.ج.إ.س . في الفترة من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٦

ما هي التغييرات الحاصلة في حياة إ.ج.إ.س التي ظهرت في الفترة من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٦ والتي كان على لجنة الدستور ان تعكسها في مسودة الدستور ؟

ما هو جوهر هذه التغييرات ؟

ماذا كان الوضع في ١٩٢٤ ؟

كانت هذه هي الفترة الاولى من السياسة الاقتصادية الجديدة ، حينما سمحت الحكومة السوفييتية بدرجة معينة من احياء الرأسمالية بينما تتخذ كل الاجراءات لتطوير الاشتراكية ، حينما قدرت ان تؤمن ، في سياق المنافسة بين النظامين الاقتصاديين - النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي - تفوق النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي . كانت المهمة هي تعزيز موقع الاشتراكية في سياق هذه المنافسة، لتحقيق القضاء على العناصر الرأسمالية ولاستكمال انتصار الاشتراكية بوصفها النظام الاساسي للاقتصاد القومي .

ان صناعتنا ، خاصة الصناعة الثقيلة ، قدمت صورة مزرية في ذلك الوقت . ومن الحقيقي انها قد استعيدت تدريجيا ، ولكنها لم ترفع مخرجاتها بعد لأي درجة تقارب مستوى ما قبل الحرب . لقد كانت مؤسسة على التقنية القديمة ، المتخلفة ، غير الكافية . وقد كانت تتطور باتجاه الاشتراكية . مثل القطاع الاشتراكي من صناعتنا في هذا الوقت حوالى ٨٠ في المائة من اجماليها . ولكن ما يزال القطاع الرأسمالي يسيطر على ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من الصناعة .

قدمت زراعتنا صورة اكثر بشاعة . من الحقيقي ان طبقة ملاك الارض قد قضى عليها ، ولكن من ناحية اخرى ، الطبقة الرأسمالية الزراعية ، طبقة الكولاك ، ما زالت تمثل قوة معتبرة لحد بعيد . واجمالا ، تشبه الزراعة في ذلك الوقت محيطا لا حد له من مزارع الفلاحين الصغار الافراد ذات ادوات فنية قروسطية متخلفة . يوجد في هذا المحيط في شكل جزر ونقاط صغيرة معزولة ، مزارع جماعية ، ومزارع دولة ، وهي اذا ما تحرينا الدقة ، لم تكن بعد ذات دلالة معتبرة في اقتصادنا القومي . كانت المزارع الجماعية ومزارع الدولة ضعيفة ، بينما كان الكولاك قويا . لم نتحدث في هذا الوقت عن القضاء على الكولاك ، وانما على تقييدهم .

ونفس الشئ لابد من قوله عن تجارة البلاد .

مثل القطاع الاشتراكي في البلاد حوالى ٥٠ الى ٦٠ بالمائة ، لا اكثر ، بينما احتل كل بقية المجال التجار ، والمتاجرين الخاصين الآخرين . هكذا كانت الحياة الاقتصادية في بلادنا في ١٩٢٤ . ما هو الوضع الآن في ١٩٣٦ ؟

كنا في ذلك الوقت في المرحلة الاولى من السياسة الاقتصادية الجديدة ، أي بدايات النيب (س.إ.ج) ، الفترة التي شهدت قدرا معينا من احياء الرأسمالية ، الآن ، على أي حال ، نحن في آخر مراحل النيب ، نهاية النيب ، فترة التصفية الكاملة للرأسمالية في كل مجالات الاقتصاد القومي .

خذوا الحقيقة التي يتعين ان نبدأ بها ، خلال هذه الفترة نمت صناعتنا وياتت قوة عملاقة .

الآن لا يمكن ان نصفها بأنها ضعيفة او سيئة التجهيز . على النقيض، انها مؤسسة الان على ادوات فنية جديدة ، غنية ، حديثة ، مع صناعة ثقيلة متطورة قوية ، وحتى صناعة بناء آلات اكثر تطورا . ولكن اكثر الاشياء اهمية هو ان الرأسمالية قد اختفت كلية من مجال صناعتنا ، بينما يتحكم شكل الانتاج الاشتراكي وحده في مجال صناعتنا . الواقع ان حجم مخرجات صناعتنا الاشتراكية الراهن يتجاوز صناعة ما قبل الحرب بسبعة اضعاف الامر الذي لا يمكن ان نعتبره تفصيلا لا شأن له .

في مجال الزراعة ، بدلا من محيط المزارع الفلاحية الصغيرة الفردية ، بادواتها البائسة فنيا ، مع نفوذ الكولاك القوي ، لدينا الآن ميكنة الانتاج ، وقمنا على نطاق اكبر مما في أي مكان آخر في العالم بالعمل بادوات فنية حديثة ، في شكل نظام شامل من المزارع الجماعية ومزارع الدولة . كل واحد يعلم ان طبقة الكولاك في الزراعة قد قضى عليها ، بينما قطاع المزارع الفلاحية الصغيرة الفردية ، بادواتها الفنية القروسطية المتخلفة ، تشغل الان مكانا ضئيلا ، وحصتها في الزراعة فيما يخص مجال المحاصيل لا يبلغ اكثر من اثنين او ثلاثة بالمائة . لا ينبغي ان نتعاضى عن حقيقة ان المزارع الجماعية الآن رهن تصرفها ٣١٦٠٠٠ تراكتور

بطاقة اجمالية قدرها ٥٧٠٠٠٠٠٠٠ حسان ، ومع مزارع الدولة الجماعية ، زيادة على ٤٠٠٠٠٠٠ تراكتور بطاقة اجمالية ٧٥٨٠٠٠٠٠ حسان .

اما بالنسبة لتجارة البلاد ، فإن التجار والمضاربين قد قضي عليهم تماما في هذا المجال . التجارة كلها الان في يد الدولة ، الجمعيات التعاونية ، والمزارع الجماعية .
تجارة سوفيينية جديدة - تجارة بلا مضاربين ، تجارة بدون راسماليين - قد قامت وتطورت .

وهكذا بات الانتصار الكامل للنظام الاشتراكي في كل مجالات الاقتصاد القومي حقيقة .

وماذا يعني هذا ؟

هذا يعني ان استغلال الانسان للانسان قد قضي عليه ، وازيل بينما الملكية الاشتراكية لتطبيقات وادوات الانتاج قد تأسست بوصفها اساسا لا يمكن زعزحته للمجتمع السوفييتي . (تصفيق متواصل .)

ونتيجة لكل هذه التغيرات في مجال الاقتصاد القومي في إ.ج.إ.س لدينا الان اقتصاد اشتراكي جديد ، لا يعرف الازمات ولا البطالة ، ولا يعرف الفقر ولا الخراب ، والذي يقدم لمواطنينا كل فرصة لأن يحيوا حياة مزدهرة واثقة .

هذه هي بصفة اساسية ، التغيرات التي جرت في مجال اقتصادنا خلال الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٦ .

واتساقا مع هذه التغيرات في الحياة الاقتصادية في إ.ج.إ.س ، تغيرت ايضا البنية الطبقة لمجتمعنا .

لقد ازيلت ، كما تعرفون ، طبقة ملاك الارض نتيجة للنهاية المنتصرة للحرب الاهلية . اما بالنسبة للطبقات الاستغلالية الاخرى ، فقد شاركت مصير طبقة ملاك الارض . كما كفت الطبقة الرأسمالية في الصناعة عن الوجود . وكفت طبقة

الكولاك في مجال الزراعة عن الوجود . وكف التجار والمضاربون في مجال التجارة عن الوجود . وهكذا قضي على كل الطبقات المستغلة .

وتبقى هناك الطبقة العاملة . وتبقى هناك طبقة الفلاحين . وتبقى هناك الانتلجنسيا .

ولكن سوف يكون من الخطأ ان نفكر ان هذه الجماعات الاجتماعية لم تتعرض لتغيرات خلال هذه الفترة ، وكأنها بقيت على حالها كما كانت ، فلنقل ، في فترة الرأسمالية .

خذ على سبيل المثال ، الطبقة العاملة في إ.ج.إ.س بقوة العادة ، نسميها غالبا البروليتاريا . ولكن ما هي البروليتاريا ؟ البروليتاريا هي طبقة محرومة من ادوات ووسائل الانتاج ، في ظل نظام اقتصادي تكون فيه ادوات ووسائل الانتاج ملكا للراسماليين حيث يستغل الراسماليون البروليتاريا . البروليتاريا هي طبقة يستغلها الراسماليون . ولكن في بلادنا ، كما تعلمون ، قد قضي على الطبقة الرأسمالية بالفعل وصودرت ادوات ووسائل الانتاج من الراسماليين ونقلت الى الدولة ، التي تمثل الطبقة العاملة قوتها القائدة . ونتيجة لذلك ، فان طبقتنا العاملة ، بعيدة عن ان تكون محرومة من ادوات ووسائل الانتاج ، وعلى النقيض فهي تملكها بشكل مشترك مع كل الشعب . وحيث انها تملكها ، وقد قضي على الطبقة الرأسمالية ، فقد استبعد أي امكان لاستغلالها⁽¹⁾ . حيث ان هذا هو الحال ، هل يمكن ان تسمى طبقتنا العاملة بروليتاريا ؟ من الواضح ، انه من غير الممكن . قال ماركس انه اذا كان على البروليتاريا ان تحرر نفسها ، فعليها ان تسحق الطبقة الرأسمالية ، وان تنتزع ادوات ووسائل الانتاج من يد الراسماليين ، وان تزيل شروط الانتاج التي تخلق

¹ - لقد اثبتت التجربة التاريخية عدم صحة ذلك . فحتى لو قضي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتم تحويلها الى ملكية اجتماعية ، وقضي على الطبقة الرأسمالية ، ستبقى هناك امكانية موضوعية لاستغلال الطبقة العاملة من قبل البيروقراطية المتسلطة من خلال ممارست الأخيرة للفساد الاداري واختلاس اموال الدولة وسرقة الملكية العامة . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

البروليتاريا . الا يمكن القول بأن الطبقة العاملة في إ.ج.إ.س قد حققت هذه الشروط من اجل تحريرها ؟

بلا جدال يمكن ولا بد ان يقال هذا . ولكن ماذا يعني هذا ؟ يعني هذا ان بروليتاريا إ.ج.إ.س قد تحولت كلية الى طبقة جديدة ، الى الطبقة العاملة في إ.ج.إ.س التي قضت على النظام الاقتصادي الرأسمالي ، والتي اسست الملكية الاشتراكية لادوات ووسائل الانتاج وتقود المجتمع السوفييتي على طريق الشيوعية .

وكما ترون ، فإن الطبقة العاملة في إ.ج.إ.س هي طبقة عاملة جديدة كلية ، طبقة عاملة تحررت من الاستغلال ، لم يعرف التاريخ مثلها من قبل .

دعونا نتوجه لمسألة الفلاحين .

من المعتاد ان يقال ان الفلاحين طبقة من صغار المنتجين ، واعضاءها متذررون، منتشرون على وجه الارض يكدحون في عزلة في مزارعهم الصغيرة بادواتهم الفنية المتخلفة ، وانهم عبيد الملكية الخاصة ومستغلون من ملاك الارض دون عواقب ، ومن الكولاك ، والتجار ، والمضاربون ، والمرابون ، ومن ماثلهم .

وبالفعل ، ففي البلدان الرأسمالية فإن الطبقة الفلاحية ، اذا تناولناها في عمومها ، هي طبقة كذلك بالفعل .

هل يمكن ان يقال ان طبقتنا الفلاحية اليوم ، الفلاحين السوفييت ، مأخوذون في جملتهم يشبهون تلك الطبقة الفلاحية ؟ لا ، لا يمكن ان يقال ذلك . لم تعد هناك في بلادنا طبقة بهذا الشكل . طبقتنا الفلاحية السوفييتية هي طبقة فلاحية جديدة كلياً . لم يعد هناك في بلادنا ملاك ارض او كولاك ، تجار ومرابون ممن يمكن ان يستغلوا الفلاحين .

وعلى ذلك ، فإن طبقتنا الفلاحية هي طبقة تحررت من الاستغلال . اصف الى ذلك ، فطبقتنا الفلاحية السوفييتية ، باغلبيتها الساحقة ، هي طبقة فلاحية ذات مزارع جماعية ، أي ، انها تؤسس عملها وثروتها ليس على العمل الفردي وعلى

الادوات الفنية المتخلفة ، وانما على العمل الجماعي وعلى ادوات حديثة . واخيرا ،
فاقتصاد فلاحينا مؤسس ، ليس على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وانما على
الملكية الجماعية ، التي نمت على اساس العمل الجماعي .

كما ترون ، فإن الطبقة الفلاحية هي طبقة فلاحية جديدة كليا . لم يعرف تاريخ
البشرية لها مثيلا .

واخيرا ، دعونا نتوجه لمسألة الانتليجنسيا ، لمسألة المهندسين والفنيين ، للعاملين
على الجبهة الثقافية ، للموظفين بصفة عامة ، وما الى ذلك . تعرضت الانتليجنسيا
ايضا لتغيرات كبرى خلال هذه الفترة فلم تعد الانتليجنسيا القديمة المحافظة التي
حاولت ان تضع نفسها فوق الطبقات ، والتي كانت بالفعل ، في قسمها الغالب ، قد
خدمت كبار الملاك والراسماليين . ان الانتليجنسيا السوفييتية هي انتليجنسيا جديدة
كليا . مرتبطة في اعق جذورها بالطبقة العاملة وبالفلاحين . في المحل الاول فقد
تغير تركيب الانتليجنسيا حيث لا يشكل الناس الآتون من الارستقراطية
والبورجوازية الا نسبة ضئيلة من الانتليجنسيا السوفييتية ، من ٨٠ الى ٩٠ في
المائة من الانتليجنسيا هم اناس اتوا من الطبقة العاملة ، ومن الفلاحين ، او من
فئات اخرى من السكان الكادحين . واخيرا ، فإن أنشطة الانتليجنسيا ذاتها قد
تغيرت . كان عليها قبلا ان تخدم الطبقات الثرية ، فلم يكن لديها بديل . اليوم لا بد
وان تخدم الشعب ، لأنه لم يعد هناك أي طبقات مستغلة . ولهذا السبب تحديدا فهي
عضو متساو في المجتمع السوفييتي ، الذي تقف فيه جنبا الى جنب مع العمال
والفلاحين ، متعاونة معهم ، ومنخرطة في بناء مجتمع اشتراكي لا طبقي^(٢) جديد .

كما ترون ، فان هذه انتليجنسيا عاملة جديدة كليا ، لن تجدوا لها مثيلا في أي بلد
آخر من بلدان الارض .

^٢ - يظهر هنا جليا واضحا ان تحريفية الخائن خروشوف ، التي تنادي بالغاء ديكتاتورية
البروليتاريا وانشاء ما يسمى بـ "دولة كل الشعب" على اعتبار ان المجتمع الاشتراكي هو مجتمع
لا طبقي تنعدم فيه التناقضات والتناحرات الطبقيّة ، لها جذور في التفكير الخاطيء لستالين حول
لا طبقيّة المجتمع الاشتراكي . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

هذه هي التغييرات التي جرت خلال هذه الفترة بصدد البنية الطبقية للمجتمع السوفييتي .

علام تدل هذه التغييرات ؟

اولا ، تدل على ان الخطوط الفاصلة بين الطبقة العاملة والفلاحين والانتلجينسيا قد محيت ، وان الحصرية الطبقية القديمة تختفي . وهذا يعني ان المسافة بين الجماعات الاجتماعية تتلاشى بثبات .

ثانيا ، وهي تدل على ان التناقضات الاقتصادية بين الجماعات الاجتماعية تتحل وتنمحي .

واخيرا تعني ان التناقضات السياسية بينها هي ايضا تتحل وتنمحي^(٣) .

هذا هو الوضع بشأن التغييرات في البنية الطبقية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

ان صورة التغييرات في الحياة الاجتماعية في إ.ج.إ.س لن تكتمل اذا لم نقل بضع كلمات عن التغييرات في مجال آخر ايضا . ما يحضرني هو مجال العلاقات القومية في إ.ج.إ.س . كما تعلمون ، هناك حوالي ستين امة داخل الاتحاد السوفييتي ، مجموعات قومية ، وقوميات . الدولة السوفييتية دولة متعددة القوميات . ومن الجلي، فإن مسألة العلاقات بين شعوب إ.ج.إ.س لا يمكن الا ان تكون ذات اهمية اولى بالنسبة لنا . تشكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية كما تعلمون في ١٩٢٢ ، في المؤتمر الاول لسوفييتات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وقد تشكل على اساس المساواة والانتساب الطوعي لشعوب إ.ج.إ.س . الدستور القائم الآن ، جرى تبنيه عام ١٩٢٤ ، وقد كان اول دستور لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . لقد كانت هذه هي الفترة التي لم تكن فيها العلاقات بين الشعوب قد استقرت بشكل سليم ، حينما كانت بقايا عدم الثقة نحو الروس الكبار

^٣ - راجع الهامش رقم (٢) اعلاه . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

قائمة ولم تختف بعد ، وحينما كانت القوى الطاردة مازالت فعالة . كان من الضروري في ظل هذه الظروف ان نقيم تعاوننا اخويا بين الشعوب على اساس المساعدة المتبادلة اقتصاديا ، وسياسيا ، وعسكريا موحدين اياهم في دولة فيدرالية موحدة متعددة القوميات . ولم يكن بمقدور الحكومة السوفييتية الا تدرك صعوبة هذه المهمة .

لقد كان امامها التجارب غير الناجحة للدول متعددة القومية في البلدان البورجوازية . لقد كان امامها تجربة النمسا – المجر القديمة ، التي انتهت الى الاخفاق . مع ذلك ، فقد قررت ان تقوم بتجربة انشاء دولة متعددة القومية ، لانها عرفت ان دولة متعددة القومية قامت على اساس الاشتراكية لابد وان تصمد امام كل وأي اختبار .

لقد مضى اربعة عشر عاما منذ ذلك الوقت . وهي فترة طويلة بما يكفي لاختبار التجربة . فماذا وجدنا ؟ لقد اظهرت هذه الفترة بما لا يدع مجالا للشك ان تجربة تكوين دولة متعددة القومية قائمة على الاشتراكية كانت ناجحة تماما . هذا هو الانتصار الموثوق فيه للسياسة القومية اللينينية . (تصفيق متصل)

كيف يمكن ان نفسر هذا الانتصار ؟

ان غياب الطبقات المستغلة ، وهي المنظمة الرئيسية للمعاناة بين الامم ، غياب الاستغلال ، الذي يزرع عدم الثقة المتبادلة ويشعل الانفعالات القومية ، حقيقة ان السلطة في يد الطبقة العاملة وهي خصم كل استعباد والحامل الحقيقي لافكار الاممية، الممارسة الفعلية للعاون المتبادل بين الشعوب في كل المجالات الاقتصادية والحياة الاجتماعية ، واخيرا، الثقافة القومية المزدهرة لشعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، الثقافة القومية في الشكل والاشتراكية في المضمون – كل هذه والعوامل المشابهة قد احدثت تغييرا راديكاليا في مظاهر شعوب إ.ج.إ.س ، واختفى شعورهم بانعدام الثقة المتبادلة ، وتطور بينهم شعور بالثقة المتبادلة ، وهكذا تأسس تعاون اخوي حقيقي بين الشعوب ضمن نظام دولة اتحادية مفردة .

نتيجة لذلك ، لدينا الان دولة اشتراكية كاملة التكوين وقد تشكلت ، وصمدت لكل الاختبارات ، والتي يمكن لأي دولة قومية في أي جزء من العالم ان تحسدها على استقرارها . (تصفيق حاد) .

هذه هي التغييرات التي جرت خلال هذه الفترة في مجال العلاقات القومية في إ.ج.إس .

هذا هو اجمالي التغييرات التي جرت في مجال الحياة الاقتصادية والسياسية – الاجتماعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيينية من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٦ .

٣. الخصائص الرئيسية النوعية لمسودة الدستور

كيف انعكست كل هذه التغييرات في حياة إ.ج.إس في مسودة الدستور الجديد ؟

بمعنى آخر : ما هي الخصائص الرئيسية النوعية لمسودة الدستور التي سلمت للنظر فيها من قبل المؤتمر الحالي ؟

لقد كلفت لجنة الدستور بأن تعدل دستور ١٩٢٤ . وقد اثمر عمل لجنة الدستور نصا جديدا للدستور ، مسودة دستور جديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيينية. انطلقت لجنة الدستور عند كتابة الدستور الجديد ، من افتراض انه لا ينبغي الخلط بين الدستور والبرنامج . هذا يعني ان هناك اختلافا جوهريا بين البرنامج والدستور. فبينما يتحدث البرنامج عن ذلك الذي لم يوجد بعد ، عن ذلك الذي ينبغي ان يتحقق ويكتسب في المستقبل ، فإن الدستور على النقيض ، لا بد وان يتحدث عن ما هو قائم بالفعل ، عن ذلك الذي تحقق وجرى كسبه الآن ، في الوقت الحاضر . فالبرنامج يتعامل بصفة اساسية مع المستقبل ، اما الدستور فمع الحاضر.

مثالان نضربهما على سبيل البيان .

لقد نجح مجتمعنا السوفييتي ، بصفة اساسية ، في تحقيق الاشتراكية ، لقد خلق نظاما اشتراكيا ، أي لقد حقق ما اسماه الماركسيون بكلمات اخرى المرحلة الاولى

او الدنيا من المجتمع الشيوعي . وعليه ، فقد حققنا ، بصفة اساسية ، بالفعل المرحلة الاولى من الشيوعية . الاشتراكية . (تصفيق متواصل.) المبدأ الاساسي في هذه المرحلة من الشيوعية هي ، كما تعلمون ، صيغة : "من كل حسب طاقته ، ولكل حسب عمله" هل ينبغي ان يعكس دستورنا هذه الحقيقة ، حقيقة ان الاشتراكية قد تحققت ؟ هل ينبغي ان يستند على هذا الانجاز ؟ بلا جدال لا بد من ذلك . لا بد من ذلك لأن الاشتراكية في إ.ج.إ.س هي شئ قد تحقق وكسبناه بالفعل .

ولكن المجتمع السوفييتي لم يصل بعد المرحلة الاعلى من الشيوعية ، حيث يكون المبدأ الحاكم صيغة : "من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته" رغم انه يضع نصب عينيه هدف تحقيق المرحلة الاعلى من الشيوعية في المستقبل . هل يمكن لدستورنا ان يتأسس على المرحلة العليا للشيوعية ، التي لم توجد بعد والتي مازال عليها ان تتحقق ؟

لا . لا يمكن ، لأنه بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لم تتحقق بعد المرحلة الاعلى من الشيوعية والتي سوف تتحقق في المستقبل . لا يمكن ، اذا لم يكن عليه ان يتحول الى برنامج او اعلان عن انجازات المستقبل .

هذه هي حدود دستورنا في اللحظة التاريخية الراهنة .

وهكذا فإن مسودة دستورنا الجديد هي موجز للطريق الذي عبرناه ، موجز للمكتسبات التي حققناها بالفعل . بمعنى آخر ، انها تسجيل وتجسيد تشريعي لما تحقق بالفعل وكسبناه كحقيقة واقعية . (تصفيق حاد) .

هذا هو الملمح الاول النوعي لمسودة الدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

اضف الى ذلك ، تنطلق دساتير البلدان البورجوازية عادة من الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي نظام غير قابل للتغيير . وينطوي العماد الاساسي لهذه الدساتير على مبادئ الرأسمالية ، على اعمدها الرئيسية : ملكية الارض ، الغابات ، المصانع ،

الاشغال ، وادوات ووسائل الانتاج الاخرى ، استغلال الانسان للانسان ووجود المستغلين والمستغلين ، عدم الامان للاغلبية الكادحة في قطب من المجتمع ، والترف لغير الكادحين وهم الاقلية الآمنة في قطب آخر . وهي تستقر على هذه ومعها الاعمدة المشابهة للراسمالية . انها تعكسها ، وهي تجسدها في القانون .

وبخلاف هذه ، فان مسودة الدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ينطلق من حقيقة ان النظام الرأسمالي قد صفي ، وان النظام الاشتراكي قد انتصر في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . العمد الاساسي لمسودة الدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو مبادئ الاشتراكية ، التي تمثل اعمدها اشياء انجزت وتحققت بالفعل : الملكية الاشتراكية للارض ، والغابات ، والمصانع ، وادوات ووسائل الانتاج الاخرى ، القضاء على الاستغلال والطبقات المستغلة ، القضاء على الفقر بالنسبة للاغلبية والترف بالنسبة للاقلية ، القضاء على البطالة ، العمل كالتزام وواجب مشرف على كل مواطن قادر بدنيا ، وفقا لصيغة : "من لا يعمل ، لا يأكل" ، الحق في العمل ، أي ، حق كل مواطن في ان يحصل على توظيف مضمون ، الحق في الراحة ووقت الفراغ ، الحق في التعليم الخ الخ . تستند مسودة الدستور الجديد على هذه القواعد وما ماثلها من اعمدة الاشتراكية . وهو يعكسها ، ويجسدها في القانون .

هذا هو الملح النوعي الثاني لمسودة الدستور الجديد .

اضف الى ذلك . تنطلق الدساتير البورجوازية ضمنيا من الفرضية القائلة بأن المجتمع يحتوي على طبقات متعادية ، على طبقات تملك الثروة وطبقات لا تملك ثروة ، وانه ليس مهما من يصل الى السلطة ، فإن قيادة المجتمع بواسطة الدولة (الديكتاتورية) لا بد وان تكون في أيدي البورجوازية ، وان هناك حاجة للدستور لتعزيز نظام اجتماعي مرغوب فيه من قبل الطبقات المالكة ، ومفيد لها .

وبخلاف الدساتير البورجوازية ، فان مسودة الدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ينطلق من حقيقة انه لم تعد هناك أي طبقات متعادية في

المجتمع^(٤) ، وان هذا المجتمع يضم طبقتين صديقتين ، من العمال والفلاحين . وان هذه الطبقات ، الطبقات العاملة هي الموجودة في السلطة ، وان قيادة المجتمع بواسطة الدولة (الديكتاتورية) هي في يد الطبقة العاملة ، اكثر الطبقات تقدما في المجتمع ، وان هناك حاجة للدستور بغرض تعزيز نظام اجتماعي مرغوب فيه من قبل الشعب العامل ومفيد له .

هذا هو الملمح النوعي الثالث لمسودة الدستور الجديد .

اضف الى ذلك . تنطلق الدساتير البورجوازية ضمناً من فرضية ان الامم والاعراق لا يمكن ان تحوز حقوقاً متساوية ، وان هناك امماً ذات حقوق كاملة وامم ذات حقوق غير كاملة ، اضافة الى ذلك ، توجد فئة ثالثة من الامم والاعراق ، المستعمرات على سبيل المثال ، لها حتى حقوق اقل من الامم ذات الحق غير الكامل . وهذا يعني ، ان كل هذه الدساتير في اساسها قومية ، أي ، دساتير الامم الحاكمة .

بخلاف هذه الدساتير ، فان مسودة دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، هو على النقيض ، اممي بعمق فهو ينطلق من فرضية ان لكل الامم والاعراق حقوقاً متساوية . وهو ينطلق من حقيقة انه لا الاختلاف في اللون او اللغة، او المستوى الثقافي ، او مستوى التطور السياسي ، او أي اختلاف آخر بين الامم والاعراق يمكن ان ينهض سندا لتبرير عدم المساواة في الحقوق القومية . انه ينطلق من فرضية ان كل الامم والاعراق بغض النظر عن وضعها الماضي والحالي ، بغض النظر عن قوتها او ضعفها ، لا بد ان تتمتع بحقوق متساوية في كل مجالات حياة المجتمع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية .

هذا هو الملمح النوعي الرابع لمسودة الدستور الجديد .

^٤ - راجع الهامش رقم (٢) اعلاه . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

والملمح النوعي الخامس لمسودة الدستور الجديد هو تماسكه واتساقه في نزوعه الديمقراطي . من وجهة النظر الديمقراطية ، يمكن تقسيم الدساتير البورجوازية الى مجموعتين : مجموعة من الدساتير تنكر بصراحة او تنعدم فيها فعليا حقوق المساواة بين المواطنين او حرياتهم الديمقراطية . المجموعة الاخرى من الدساتير تقبل عن طيب خاطر ، بل وحتى تروج للمبادئ الديمقراطية ، لكنها في نفس الوقت تبدي تحفظات وتضع قيودا تبتز هذه الحقوق والحريات الديمقراطية .

وهم يتحدثون عن حق الانتخاب العام لكل المواطنين ، ولكن في ذات الوقت يحدونه بموطن الاقامة ، والمؤهلات التعليمية و احيانا حتى بنصاب للملكية . انهم يتحدثون عن الحقوق المتساوية للمواطنين ، ولكنهم يتحفظون بأن هذا لا ينطبق على النساء ، او ينطبق عليهن جزئيا . وهكذا وما الى ذلك .

ما يميز مسودة الدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو انه يخلو من مثل هذه التحفظات والقيود . حيث انه لا يوجد فيه تقسيم للمواطنين الى فعالين وسلبيين ، ففيه ، كل المواطنين فعالين . فهو لا يعترف بأي تمييز في الحقوق بين الرجال والنساء "مقيمون" او "غير مقيمين" ، من ذوي الاملاك او ممن لا ملكية لهم ، متعلمون ام غير متعلمين .

بالنسبة له ، كل المواطنين لهم حقوق متساوية . ليس وضع الملكية ، ولا الاصل القومي ، ولا الجنس ، ولا المنصب ، انما القدرة الشخصية والعمل الشخصي ، هو ما يحدد وضع كل مواطن في المجتمع .

واخيرا ، ماتزال هناك خاصية نوعية اخرى لمسودة الدستور الجديد . تقتصر الدساتير البورجوازية عادة على بيان الحقوق الشكلية للمواطنين ، دون ان تعنى بشروط ممارسة هذه الحقوق ، حول فرصة ممارستها ، حول الوسائل التي يمكن ان تمارس بها . انهم يتحدثون عن حقوق المواطنين ، ولكنهم ينسون انه لا يمكن ان تكون هناك مساواة بين صاحب العمل والشغيل ، بين مالك الارض والفلاح ، اذا كان الاول يملك الثروة والثقل السياسي في المجتمع بينما الاخير محروم من كليهما

– اذا كان الاولون مستغلون ، والاخيرين مستغلين . او ايضا : هم يتحدثون عن حرية الكلام ، والاجتماع ، والصحافة ، وينسون ان كل هذه الحريات قد تكون جميعا صوتا فارغا بالنسبة للطبقة العاملة ، اذا لم يكن للاخيرة من سبيل الى الاماكن المناسبة للاجتماعات ، محلات الطباعة الجيدة ، مع وجود كميات كافية من ورق الطباعة .

ما يميز مسودة الدستور الجديد انه لا يقصر نفسه على بيان حقوق المواطنين الشكلية ، وانما يشدد على ضمان هذه الحقوق ، والوسائل التي يمكن بها لهذه الحقوق ان تمارس . فهو لا يعلن حقوق المواطنين فحسب ، وانما يضمنها بمنحها تجسيدا قانونيا بحقيقة ان نظام الاستغلال قد قضي عليه ، لحقيقة ان المواطنين قد تحرروا من كل استغلال . وهو لا يعلن الحق في العمل فحسب ، بل يضمنه بمنحه تجسيدا قانونيا حتى انه ليست هناك ازمة في المجتمع السوفييتي ، كما ان البطالة قد قضي عليها . وهو لا يعلن فحسب الحريات الديمقراطية وانما يضمنها قانونيا بتجسيدها بتقديم موارد مادية محددة . وواضح ، من ثم ، ان النزعة الديمقراطية في مسودة الدستور الجديد ليست هي النزعة الديمقراطية "العادية" المعترف بها "عالميا" بشكل مجرد ، وانما هي الديمقراطية الاشتراكية .

هذه هي الملامح النوعية المبدئية للدستور الجديد في ا.ج.ا.س .

هذه هي الطريقة التي يعكس بها الدستور الجديد التقدم والتغيرات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والسياسية – الاجتماعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٦ .

٤ . النقد البورجوازي للدستور الجديد

بضع كلمات حول النقد البورجوازي لمسودة الدستور الجديد .

ان مسألة موقف الصحافة البورجوازية الاجنبية من مسودة الدستور له بلا شك بعض الاهمية . بقدر ما تعكس الصحافة الاجنبية الرأي العام لأقسام متنوعة من سكان البلدان البورجوازية ، لا نستطيع ان نتجاهل نقدها لمسودة الدستور .

اول رد فعل للصحافة الاجنبية على الدستور قد جرى التعبير عنه باتجاه محدد – وهو التكتم على مسودة الدستور ، وانا اشير هنا لموقف الصحافة الأشد رجعية ، الصحافة الفاشية . ظنت هذه المجموعة من النقاد انه من الافضل التكتم على مسودة الدستور وان تتظاهر بأنه ليس هناك مسودة كهذه ، ولم تكن هناك ابدا . قد يقال ان الصمت ليس نقدا .

ولكن هذا ليس حقيقيا . ان منهج التزام الصمت ، كمنهج خاص في تجاهل الاشياء، هو ايضا شكل من النقد – وهي صيغة غبية مثيرة للسخرية ، هذا حقيقي ، ولكنها شكل من النقد ، لكل هذا . (ضحك وتصفيق) . ولكن صمتهم لم يكن ذو فائدة. ففي النهاية كانوا مضطرين لفتح الصمام وان يخطروا العالم انه ، وان كان الامر محزنا ، بأن هناك مسودة دستور لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالفعل ، وليس فقط انه موجود وانما هو يبدأ في ان يمارس تأثيرا خبيثا على عقول الناس . ولم يكن من الممكن ان يكون الامر بخلاف ذلك ، لأنه ، قبل أي شئ ، هناك شئ يدعى الرأي العام في العالم ، وهناك الجمهور القارئ ، الناس الاحياء ، الذين يريدون ان يعرفوا الحقائق وان الاحتفاظ بهم في شباك الخداع لفترة طويلة هو امر غير ممكن . فالخداع لا يحمل احدا بعيدا ...

المجموعة الثانية من النقاد تعترف بأن هناك بالفعل شئ يدعى مسودة الدستور ، لكنه يعتبر ان هذه المسودة ليست بذات اهمية كثيرة ، لانها ليست بالفعل مسودة دستور وانما قصاصة من ورق ، وعدا فارغا ، مع فكرة انها ليست الا انجازا لمناورة معينة لخداع الشعب .

وقد اضافوا ان إ.ج.إ.س لا يمكن ان يصدر مسودة افضل ، لأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو نفسه ليس دولة ، ولكنه مجرد مفهوم

جغرافي (ضحك عام) ، ومادام ليس دولة ، فإن دستوره لا يمكن ان يكون دستورا حقيقيا . ويمثل نموذجا هذه المجموعة من النقاد ، وهي تبدو غريبة ، المجلة الالمانية شبه الرسمية : "المراسل الالمانى الدبلوماسى - السياسى" هذه المجلة تعلن بوضوح ان مسودة دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هي وعد فارغ، خداع وتدليس ، "قرية بوتمكنين" . وهي تعلن بدون تردد ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية "ليس شيئا اكثر او اقل من مفهوم جغرافي محدد بدقة (ضحك عام) ، وبالنظر الى هذا ، فان دستور إ.ج.إس لا يمكن ان يعتبر دستورا حقيقيا.

ماذا يمكن ان نقول عن هؤلاء الذين يسمون بالنقاد ؟

يصور الكاتب الروسى العظيم شيدرين فى واحدة من حكاياته ، موظفا رسميا برأس خنزير ، ضيق الافق جدا وبليد الذهن ، ولكنه واثق بذاته و متحمس الى اقصى حد . بعد ان ارسى هذا البيروقراطى "النظام والهدوء" فى الاقليم "تحت سلطته" وبعد ان قضى على الالاف من سكانه واحرق ما لا حصر له من مدن فى سياق هذه العملية ، نظر حوله ، وفى الافق لمح امريكا - بلد معروف قليلا ، حيث، يظهر ، ان هناك حريات من نوع او آخر تخدم فى تحريض الناس ، وحيث تدار الدولة بطريقة مختلفة . لمح البيروقراطى امريكا واصبح ساخطا : أى بلد هذا ، كيف وصل الى هناك ، وبأى حق يوجد ؟ (ضحك وتصفيق .) وبالطبع ، كانت قد اكتشفت مصادفة منذ بضعة قرون ولكن الا يمكن ان تغلقها مرة اخرى حتى لا يبقى منها شبح ؟ (ضحك عام .) عندئذ كتب امرا : "اغلقوا امريكا مرة اخرى !" (ضحك عام .)

يبدو لى ان السادة من "المراسل الالمانى الدبلوماسى - السياسى" وبيروقراطى شيدرين يشبها ان يكونا حبتى بازلاء . (ضحك وتصفيق) . لقد كان إ.ج.إس دائما قذى فى عين هؤلاء السادة . وقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لمدة تسعة عشرة عاما كمنارة تنشر روح التحرر داخل الطبقة العاملة فى كل انحاء العالم مثيرا غضب اعداء الطبقة العاملة . وقد تبين ان هذا الاتحاد للجمهوريات

الاشتراكية السوفييتية لا يوجد فقط ، وانما ينمو ايضا ، ولا ينمو فقط ، بل انه حتى يزدهر ، وهو لا يزدهر فقط بل يؤلف مسودة دستور جديد ، مسودة تثير العقول وتلهم الطبقات المضطهدة بأمل جديد . (تصفيق) .

كيف يمكن للسادة في هذه المجلة الالمانية شبه الرسمية ان يكونوا الا ساخطين بعد هذا ؟ أي نوع من البلدان هذا ؟ – ويعوون ، بأي حق يوجد ؟ (ضحك عام) .
وإذا كان قد اكتشف في اكتوبر ١٩١٧ ، لم لا يمكن ان نغلقه مرة اخرى حتى لا يتبقى منه شبح ؟

وعلى ذلك فقد قرروا : اغلقوا إ.ج.إس مرة اخرى ، اعلنوا على الملأ ان إ.ج.إس ليس شيئا سوى مفهوم جغرافي . (ضحك عام) .

عند كتابة امره باغلاق امريكا مرة اخرى ، فإن بيروقراطي شيديين بالرغم من كل بلادته الذهنية اظهر بعض الواقعية بأن اضاف لنفسه : "على اية حال ، يبدو ان ذلك ليس في نطاق سلطاتي . " (انفجارات من الضحك والتصفيق) . لا اعرف ما اذا كان السادة في المجلة الالمانية شبه الرسمية قد وهبوا ذكاءا كافيا ليشكوا في انه – بينما يمكنهم بالطبع ان "يغلقوا" هذا القطر او ذاك على الورق – ونحن نتحدث بجدية على اية حال ، ان "ليس هذا مما يدخل في نطاق سلطتهم ... " (انفجارات من الضحك وتصفيق) .

اما بالنسبة لوصف دستور إ.ج.إس بأنه وعد فارغ ، "قرية بوتمكنين" الخ ، فانني اود ان اشير الى عدد من الحقائق الراسخة التي تتحدث عن نفسها .

اطاحت شعوب إ.ج.إس في عام ١٩١٧ بالبورجوازية واسست دكتاتورية البروليتاريا ، اسست حكومة سوفييتية . هذه حقيقة ، وليست وعدا .

اضف الى ذلك ، قضت الحكومة السوفييتية على طبقة ملاك الارض ونقلت للفلاحين ما ينوف على ١٥٠٠٠٠٠٠٠ هكتار من ملاك الارض السابقين ،

والحكومة ، وارااضي الادييرة ، زيادة على وفوق ما كان من اراضي في حيازة الفلاحين بالفعل . وهذه حقيقة وليست وعدا .

اضف الى ذلك ، ان الحكومة السوفييتية صادرت الطبقة الرأسمالية ، وانتزعت البنوك ، والمصانع ، والسكك الحديدية وادوات ووسائل الانتاج الاخرى ، واعلنت هذه ملكية اشتراكية ، ووضعت على رأس هذه المشاريع افضل اعضاء الطبقة العاملة . هذه حقيقة ، وليست وعدا . (تصفيق متواصل) .

اضف الى ذلك ، بعد ان نظمت الصناعة والزراعة وفق خط اشتراكي جديد ، مع قاعدة تقنية جديدة ، احرزت الحكومة السوفييتية اليوم مركزا تنتج فيه الزراعة في إ.ج.إ.س مرة ونصف اكثر مما كانت تنتج في فترة ما قبل الحرب ، وحيث تضاعف الدخل القومي اربع اضعاف مقارنة بفترة ما قبل الحرب . كل هذه حقائق وليست وعودا . (تصفيق متواصل) .

كما ان الحكومة السوفييتية قد قضت على البطالة ، وقررت الحق في العمل ، الحق في الراحة ووقت الفراغ ، الحق في التعليم ، قدمت اوضاعا مادية وثقافية افضل للعمال ، والفلاحين والانتيليجنسيا ، وقد امنت ادخال حق الانتخاب العام ، المباشر والمتساوي مع التصويت السري لمواطنيها .

كل هذه حقائق وليست وعودا . (تصفيق متواصل) .

واخيرا ، خرج إ.ج.إ.س بمسودة دستور جديد الذي ليس وعدا وانما تسجيل وتجسيد تشريعي لهذه الحقائق المعروفة عامة ، تسجيل وتجسيد تشريعي لما تحقق بالفعل وكسبناه .

قد يسأل احدهم : بالنظر الى كل هذا ، الى أي شئ يمكن ان يرقى كل حديث هؤلاء السادة من المجلة الالمانية شبه الرسمية عن "قرى بوتمكنين" سوى ان يكون محاولة من جانبهم لأن يخفوا عن الشعب الحقائق بشأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، ان يضللوا الشعب ، ان يخدعوه .

هذه هي الحقائق . والحقائق ، كما يقال ، اشياء عنيدة . قد يقول السادة من المجلة الالمانية شبه الرسمية : لعمرى انها اسوأ حقائق . (ضحك .) ولكن حينئذ ، يمكن لنا ان نجيبهم بكلمات المثل الروسي المشهور : "لم تصنع القوانين من اجل الحمقى" . (ضحك وتصفيق متواصل) .

اما المجموعة الثالثة من النقاد فلا تنفر من الاعتراف ببعض القيمة في الدستور الجديد ، وهم يعتبرونه شيئاً جيداً ، ولكن ، كما ترون ، فانهم يشكون كثيراً فيما اذا كان عدد من مبادئه يمكن ان يطبق عملياً ، لانهم مقتنعون ان هذه المبادئ غير عملية بشكل عام ولا بد ان تبقى حرفاً ميتاً . وهؤلاء ، اذا ما وصفناهم باعتدال ، متشككون . وهؤلاء المتشككون يمكن ان تجددهم في كل البلدان .

ولابد من ان نقول ان هذه ليست المرة الاولى التي نلقاهم فيها . حينما استولى البلاشفة على السلطة عام ١٩١٧ قال المتشككون : ربما لم يكن البلاشفة باصحاب اردياء ، ولكن لن يأت شئ من حكومتهم ، سوف يفشلون . وتبين في الواقع ، على اية حال ، انه لم يكن البلاشفة هم الذين فشلوا ، وانما هؤلاء المتشككون .

قالت هذه المجموعة من المتشككين خلال الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي : ليست الحكومة السوفييتية شيئاً رديئاً ، بالطبع ، ولكن يمكن ان نغامر بقول ان كولتسناك ودينكين ، ومعهما الاجانب ، سوف يصلون الى السلطة . تبين على اية حال ، ان المتشككين كانوا مخطئين ايضاً في حساباتهم .

حينما نشرت الحكومة السوفييتية الخطة الخمسية الاولى ظهر المتشككون مرة اخرى في المشهد وقالوا : الخطة الخمسية الاولى شئ جيد ، بالطبع ، ولكنها عسيرة التحقق ، ومن غير المحتمل ان تنجح خطة البلاشفة الخمسية الاولى . وقد برهنت الوقائع ، على اية حال ، ان المتشككين قد لازمهم سوء الحظ : جرى تنفيذ الخطة الخمسية في اربع سنوات .

ونفس الشيء لابد ان يقال عن مسودة الدستور الجديد والانتقادات التي وجهت اليه من قبل المتشككين . وما ان طبعت المسودة حتى ظهرت هذه المجموعة من النقاد مرة اخرى في المشهد بشكيتها العابسة وريبيتها بشأن قابلية بعض مبادئ الدستور للتطبيق العملي .

ما من ادنى مرتكز للشك في هذه الحالة ، ايضا ، سوف يفشل المتشككون ، سوف يفشلون اليوم مثلما فشلوا عدة مرات قبلا . تصف المجموعة الرابعة من النقاد، وهي تنتقد مسودة الدستور الجديد ، بأنه "ينحرف الى اليمين" وباعتباره "تخلياً عن دكتاتورية البروليتاريا" ، وبوصفه بأنه "تصفية للنظام البلشفي" . "لقد انحرف البلاشفة الى اليمين ، هذه حقيقة" ، هذا هو ما يعلنونه في جوقة من الاصوات المختلفة . والمتحمسون خاصة في هذا الصدد جريدة بولندية معينة ، وايضا بعض الصحف الامريكية .

ماذا يمكن لنا ان نقول عن هذا النوع من النقاد ؟

اذا كان توسيع قاعدة ديكتاتورية الطبقة العاملة وتحويل الديكتاتورية الى نظام لقيادة المجتمع اكثر مرونة ، ومن ثم ، اكثر قوة من قبل الدولة يفسر من جانبهم ليس بوصفه تقوية لديكتاتورية البروليتاريا وانما اضعاف لها ، او حتى تخليا عنها ، يكون من المشروع ان نسأل : هل يعرف هؤلاء السادة بالفعل ماذا تعني ديكتاتورية البروليتاريا .

اذا كانوا يعرضون التجسيد التشريعي الذي اعطي لانتصارات الاشتراكية ، والتجسيد التشريعي الذي اعطي لنجاحات التصنيع ، والتجميع ، والدمقرطة بوصفها "انحرافا الى اليمين" فمن المشروع ان نسأل : هل يعرف هؤلاء السادة الفرق بين اليسار واليمين ؟ (ضحك عام وتصفيق .)

لا يمكن ان ينتابنا ادنى شك بأن هؤلاء السادة قد ضلوا الطريق تماما في تقديمهم لمسودة الدستور ، واذ ضلوا طريقهم ، فانهم يخلطون اليسار باليمين .

لا يمكن الا ان نتذكر ، في هذا الصدد ، "الخدمة" بيلاجيا في رواية جوجول "النفوس الميتة" . يحكي جوجول ان بيلاجيا عرضت ان تعمل كدليل لسائق العربدة ، سيليفان ، بينما لا تعرف يمين الطريق من يساره ، فضلت طريقها وتورطت في وضع محرج . لا بد من ان نعترف انه رغم كل مزاعمهم فإن ذكاء نقادنا في الجريدة البولندية لا يعلو كثيرا على ذكاء "الخدمة" بيلاجيا في "النفوس الميتة" . (تصفيق) . الا تذكرون ان سائق العربدة سيليفان قد رأى انه من الملائم تعنيف بيلاجيا لخلطها اليمين باليسار وقال لها : "ابتها السيقان القذرة ... انت لا تعرفين اليمين من اليسار" . يبدو لي ان ناقدينا تعيسى الحظ لابد وان يعنفوا بذات الطريقة : "اوه ، ايها النقاد الآسفون ... انتم لا تعرفون ما هو اليمين وما هو اليسار" (تصفيق متواصل) .

واخيرا ، هناك بعد مجموعة اخرى من النقاد .

بينما تتهم آخر مجموعة مذكورة مسودة الدستور بالتخلي عن ديكتاتورية الطبقة العاملة ، فإن هذه المجموعة ، على النقيض ، تتهمه بأنه لم يغير أي شئ في الوضع القائم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، بترك ديكتاتورية الطبقة العاملة كما هي لم تمس ، وبعدم منح الحرية للأحزاب السياسية ، وبالإبقاء على المركز القيادي الراهن للحزب الشيوعي في إ.ج.إ.س وهذه المجموعة من النقاد تدعي ان غياب حرية تشكيل الأحزاب في إ.ج.إ.س هو من اعراض انتهاك مبادئ الديمقراطية . ولابد ان اعترف ان مسودة الدستور الجديد تستبقي نظام ديكتاتورية الطبقة العاملة ، بالضبط كما انها تستبقي بلا تغيير المركز القيادي للحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . (تصفيق حاد) . اذا كان النقاد المجلون يعتبرون هذا خلافا في مسودة الدستور ، فليس لنا الا ان نأسف لذلك . ونحن البلاشفة نعتبر ذلك ميزة في الدستور الجديد . (تصفيق حاد) .

وبالنسبة لحرية تشكيل مختلف الأحزاب السياسية ، فنحن نتبنى الى حد ما وجهة نظر مختلفة . الحزب هو قسم من طبقة ، اكثر اقسامها تقدما . تعدد الأحزاب ، ومن

ثم ، حرية الاحزاب ، يمكن ان توجد فقط في مجتمع توجد فيه طبقات متطاحنة مصالحها متعادلة ولا يمكن التوفيق بينها – حيث يوجد هناك مثلا ، راسماليون وعمال ، ملاك ارض وفلاحون ، كولاك وفلاحون فقراء ، الخ . ولكن في إ.ج.إ.س لم تعد هناك مثل هذه الطبقات كالراسماليين ، وملاك الارض ، والكولاك ، الخ . ففي إ.ج.إ.س هناك فقط طبقتان ، العمال والفلاحون ، – ومصالحهما – ابعد ما تكون عن المعاداة من جانبيهما – وانما على النقيض ، ودية . نتيجة لذلك ، لا توجد ركيزة في إ.ج.إ.س لوجود احزاب متعددة ، وبناء عليه ، لحرية تشكيل هذه الاحزاب .

في إ.ج.إ.س هناك ركيزة فقط لحزب واحد ، وهو الحزب الشيوعي . في إ.ج.إ.س يمكن لحزب واحد فقط ان يوجد ، الحزب الشيوعي ، الذي يدافع بشجاعة عن مصالح العمال والفلاحين حتى النهاية . وهو لا يدافع عن مصالح هذه الطبقات بشكل رديء على الاطلاق ، ولا يمكن ان يثور الشك حول هذا ابدا . (تصفيق حاد) . انهم يتحدثون عن الديمقراطية . لكن ما هي الديمقراطية ؟

الديموقراطية في المجتمعات الرأسمالية ، حيث توجد طبقات متطاحنة ، هي ، في التحليل الاخير ، ديموقراطية للاقوياء ، ديموقراطية للاقلية المالكة . في إ.ج.إ.س ، على النقيض الديمقراطية هي ديموقراطية للشعب العامل ، أي ، الديمقراطية للجميع . ولكن يترتب على ذلك ان مبادئ الديمقراطية قد انتهكت ، ليس بمسودة الدستور الجديد في إ.ج.إ.س ، ولكن بالدساتير البورجوازية . لذلك اظن ان دستور إ.ج.إ.س هو الدستور الوحيد الديمقراطي حتى النهاية في العالم.

هذا هو الوضع بشأن النقد البورجوازي لمسودة الدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

٥ . تعديلات واطافات الى مسودة الدستور

دعونا ننتقل الى تعديلات واطافات مسودة الدستور التي اقترحها المواطنون خلال مناقشة المسودة على نطاق الامة .

انتجت المناقشة على نطاق الامة لمسودة الدستور ، كما تعلمون ، عددا كبيرا لحد بعيد من التعديلات والاطافات . وقد نشرت كلها في الصحافة السوفيتية . بالنظر الى التنوع العظيم للتعديلات وحقيقة انها ليست ذات قيمة متساوية ، فلا بد ، في رأيي ، ان تقسم الى ثلاث فئات .

تتقوم الملامح المميزة لتعديلات الفئة الاولى في انها لا تتعامل مع المسائل الدستورية وانما مع المسائل التي تنطوي في اطار العمل التشريعي الجاري للهيئات التشريعية المقبلة . بعض المسائل التي تتعلق بالتأمين ، بعض المسائل التي تتعلق بتطور المزارع الجماعية ، بعض المسائل التي تتعلق بالتطور الصناعي ، المسائل المالية – هذه هي الموضوعات التي تتناولها هذه التعديلات .

من الواضح ان مؤلفي هذه التعديلات لم يكونوا واضحين بشأن الفارق بين المسائل الدستورية ومسائل التشريع الجاري . لذلك يكافحون من اجل تضمين اكثر ما يمكن من القوانين في الدستور ، وهكذا يميلون الى تحويل الدستور الى شئ يشبه في طبيعته مجموعة القوانين . لكن الدستور ليس مجموعة قوانين . الدستور هو قانون اساسي ، وهو قانون اساسي فقط . لا يستبعد الدستور بل يفترض العمل التشريعي الجاري من جانب الهيئات التشريعية المقبلة . يقدم الدستور الاساس القانوني لانشطة هذه الهيئات التشريعية المقبلة . وعلى ذلك فإن التعديلات والاطافات من هذا النوع ، التي لا تأثير مباشر لها على الدستور ، يتعين في رأيي، ان تحال للهيئات التشريعية المقبلة في بلادنا .

وتحت الفئة الثانية لابد ان ندخل تلك التعديلات والاطافات التي تجهد لأن تدخل في الدستور مواد من الاحالات التاريخية ، او مواد من الاعلانات التي تتعلق بما لم تنجزه السلطة السوفيتية بعد وما يتعين عليها ان تنجزه في المستقبل . ان تصف في الدستور المصاعب التي تغلب عليها الحزب ، الطبقة العاملة ، وكل الشعب العامل

خلال السنوات الطويلة من النضال من اجل الاشتراكية ، ان نشير في الدستور الى الهدف النهائي للحركة السوفييتية ، أي ، بناء المجتمع الشيوعي الكامل – هذه هي الموضوعات التي تتناولها هذه التعديلات والاضافات ، بتنوعات مختلفة . واطن ان مثل هذه التعديلات والاضافات يجب ان تنحى جانبا لأنه لا اثر مباشر لها على الدستور . فالدستور هو تسجيل وتجسيد تشريعي للمكتسبات التي تحققت وتأمنت بالفعل . ما لم نرغب في ان نشوه هذا الطابع الجوهرى للدستور ، فعلينا ان ننأى عن ملئه بالاحالات التاريخية الى الماضي او بالاعلانات التي تتعلق بالانجازات المقبلة للشعب العامل لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . لهذه الاشياء لدينا وسائل ووثائق اخرى .

واخيرا ، تحت الفئة الثالثة لابد ان نضع التعديلات والاضافات التي لها تأثير مباشر على الدستور .

عدد كبير من هذه التعديلات في هذه الفئة هو ببساطة مسألة صياغة . وعلى ذلك فيمكن ان نحيلها الى لجنة الصياغة في المؤتمر الجارى التي اظن ان المؤتمر سيشكلها ، مع تعليمات بأن تقرر حول النص النهائي للدستور الجديد .

اما بالنسبة لبقية التعديلات في الفئة الثالثة ، فهي ذات مغزى مادي اعظم ، وفي رأبي لابد من قول بضع كلمات عنها .

١ . اولا وقبل كل شئ حول التعديلات الخاصة بالمادة الاولى من مسودة الدستور . هناك اربع تعديلات .

البعض يقترح ان نستبدل الكلمات "دولة العمال والفلاحين" بكلمات "دولة الشعب العامل" . والآخرى يقترحون ان نضيف كلمات "والانثيليجنسيا العاملة" . وتقترح مجموعة ثالثة ان نستبدل الكلمات "دولة العمال والفلاحين" بكلمات "دولة كل الاعراق والقوميات التي تقطن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية" .

مجموعة رابعة تقترح ان نستبدل كلمة "فلاحين" بكلمتي "مزارعين جماعيين" او "كادحوا الزراعة الاشتراكية" .

هل يتعين تبني هذه التعديلات ؟ اظن لا .

عم تتحدث المادة ١ من مسودة الدستور ؟ انها تتحدث عن التركيب الطبقي للمجتمع السوفييتي . هل يمكن لنا نحن الماركسيين ان نتجاهل مسألة التركيب الطبقي لمجتمعنا في الدستور ؟

لا، لا يمكن . كما نعرف يتكون المجتمع السوفييتي من طبقتين ، العمال والفلاحين . وعن هذا تتحدث المادة ١ من مسودة الدستور . وعلى ذلك فإن المادة ١ من الدستور تعكس بدقة التركيب الطبقي لمجتمعنا . وقد يسأل : ماذا عن الانتليجنسيا العاملة ؟ لم تكن الانتليجنسيا طبقة (اجتماعية) ابدا ، ولا يمكن ان تكون طبقة – فهي فئة وستظل فئة ، تجلب افرادها من كل طبقات المجتمع . جلبت الانتليجنسيا اعضاءها في الايام الخوالي من صفوف طبقة النبلاء ، من البورجوازية ، وجزئيا من صفوف الفلاحين ، ولحد لا يؤبه له من صفوف العمال . في زمننا ، وفي ظل السوفييتات ، تجلب الانتليجنسيا اعضاءها بصفة اساسية من صفوف العمال والفلاحين . ولكن بغض النظر عن من اين تجلب اعضاءها ، وأي طابع يمكن ان تتسم به ، فإن الانتليجنسيا فئة وليست طبقة .

هل ينتهك هذا الوضع حقوق الانتليجنسيا العاملة ؟ لا ليس بأقل درجة ! لا تتناول المادة الاولى من مسودة الدستور حقوق فئات المجتمع السوفييتي ، وانما التركيب الطبقي لهذا المجتمع . يتناول الفصلين العاشر والحادي عشر من مسودة الدستور حقوق الفئات المختلفة في المجتمع السوفييتي ، بما فيها حقوق الانتليجنسيا العاملة .

واضح من هذين الفصلين ان العمال ، والفلاحين ، والانتليجنسيا العاملة يتمتعون تماما بحقوق متساوية في مجالات الحياة الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية ، والحياة الثقافية في البلاد .

وعلى ذلك ، لا يمكن ان تكون هناك مسألة انتهاك لحقوق الانتيليجنسيا العاملة .

ولابد ان يقال نفس الشئ عن الامم والاعراق التي تشكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . ففي الفصل الثاني من مسودة الدستور اشير الى ان إ.ج.إ.س هو اتحاد من الامم تملك حقوقا متساوية . هل يجدر بنا ان نكرر صيغة المادة ١ من مسودة الدستور ، التي لا تتناول التركيب القومي للمجتمع السوفيتي ، بل تركيبه الطبقي ؟ من الواضح ، انه لا يجدر بنا ان نفعل ذلك . وبالنسبة لحقوق الامم والاعراق التي تكون إ.ج.إ.س فقد جرى تناولها في الفصل الثاني ، والعاشر ، والحادي عشر من مسودة الدستور . ويتضح من هذه الفصول ان امم واعراق إ.ج.إ.س تتمتع بحقوق متساوية في كل مجالات الحياة الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية في البلاد .

وعلى ذلك لا يمكن ان تكون هناك مسألة انتهاك للحقوق القومية .

سوف يكون من الخطأ ايضا ان نستبدل كلمة "الفلاحين" بكلمات "المزارع الجماعي" او "كادحوا الزراعة الاشتراكية" . في المحل الاول ، لأنه بجانب المزارعين الجماعيين ما يزال هناك اكثر من مليون مزرعة وسط الفلاحين لا تدخل ضمن المزارعين الجماعيين . ماذا نفعل بشأنهم ؟ هل يقترح مؤلفوا هذا التعديل ان نلغيهم من دفاترنا . ليس من الحكمة ان نفعل ذلك . ثانيا ، حقيقة ان اغلبية الفلاحين قد بدأت الزراعة الجماعية لا يعني انهم قد كفوا عن ان يكونوا فلاحين ، وانه لم يعد لهم اقتصادهم الشخصي ، ومزارعهم الخاصة ، الخ . ثالثا ، بالنسبة لكلمة "عامل" سوف يكون علينا ان نستبدلها بكلمات "كادحوا الصناعة الاشتراكية" ، والتي لم يقترحها مؤلفوا التعديلات لسبب او آخر .

واخيرا ، هل اختفت الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين بالفعل في بلادنا ؟ واذا لم يكونوا قد اختفوا هل جدير بنا ان نحذف من قاموسنا اسمائهم المقررة لهم ؟ يتضح ، ان التعديل الذي خامر المؤلفين لا يتعلق بالمجتمع الراهن ، وانما بالمجتمع المقبل حيث لن يعد للطبقات وجود حينما يكون العمال والفلاحين قد تحولوا الى كادحين في

مجتمع شيوعي متناغم . وعلى ذلك فهي تستبق اوضاعنا ولكن حينما نكتب دستورا لا ينبغي ان ننطلق من المستقبل ، وانما من الحاضر ، مما يوجد بالفعل . فلا ينبغي للدستور ان يستبق الوضع الفعلي .

٢ . ثم يلي ذلك تعديل للمادة ١٧ من مسودة الدستور . يقترح التعديل ان نستبعد تماما المادة ١٧ ، التي تحتفظ لجمهوريات الاتحاد بحق الانفصال بحرية من إ.ج.إ.س . واطن ان هذا المقترح خاطئ ومن ثم لا ينبغي تبنيه من المؤتمر . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو اتحاد طوعي من جمهوريات الاتحاد لها حقوق متساوية .

ان نستبعد من الدستور المادة التي تخول حق الانفصال بحرية من إ.ج.إ.س معناه اننا ننتهك الطابع الطوعي لهذا الاتحاد . هل يمكن ان نوافق على هذه الخطوة ؟ اظن اننا لا يمكن ولا ينبغي ان نوافق عليها . لقد قيل انه ما من جمهورية واحدة في إ.ج.إ.س يمكن ان تريد الانفصال عن إ.ج.إ.س ، وعلى ذلك فليس للمادة ١٧ اهمية عملية .

من الحقيقي ، بالطبع ، انه ما من جمهورية واحدة يمكن ان ترغب في الانفصال عن إ.ج.إ.س .

ولكن هذا لا يعني على ادنى تقدير اننا لا ينبغي ان نثبت في الدستور حق جمهوريات الاتحاد في الانفصال بحرية عن إ.ج.إ.س . في إ.ج.إ.س ما من جمهورية متحدة ترغب في اخضاع جمهورية متحدة اخرى . ولكن هذا لا يعني على ادنى تقدير ان علينا ان نحذف من دستور إ.ج.إ.س المادة التي تتناول المساواة في الحقوق بين جمهوريات الاتحاد .

٣ . ثم هناك اقتراح وهو ان نضيف مادة جديدة للفصل الثاني من مسودة الدستور ، بما مفاده ما يلي : عند الوصول الى مستوى مناسب من التطور الاقتصادي والثقافي ترفع الجمهوريات الاشتراكية المستقلة ذاتيا الى وضع اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفييتية . هل يمكن ان نتبنى هذا الاقتراح ؟ لا اظن ان علينا ان نتبناه . لقد كان اقتراحا خاطئا ، ليس فقط بسبب مضمونه ، وانما ايضا بسبب الشرط الذي يضعه . لا يمكن للنضج الاقتصادي والثقافي ان يكونا اساسا محفزا لتحويل الجمهوريات المستقلة ذاتيا الى فئة جمهوريات الاتحاد بقدر ما ان التخلف الاقتصادي والثقافي يمكن ان يكون اساسا حافزا لترك اية جمهورية بعينها في قائمة الجمهوريات المستقلة . ليس هذا تناولا ماركسيا ، ولا لينينيا للمسألة . فعلى سبيل المثال ، تظل جمهورية التتار مستقلة ذاتيا بينما جمهورية الكازاخ ستصبح جمهورية اتحاد ، ولكن هذا لا يعني انه من وجهة النظر الثقافية والاقتصادية ان جمهورية الكازاخ اعلى مستوى من جمهورية التتار . الحال هو العكس تماما . ويمكن ان يقال نفس الشيء ، على سبيل المثال ، عن جمهورية الفولجا الالمانية المستقلة ذاتيا وعن جمهورية اتحاد القرغيز ، حيث وضع الاولى اعلى ثقافيا واقتصاديا من الاخيرة ، رغم انها تظل جمهورية مستقلة ذاتيا .

ما هي اسس تحويل الجمهوريات المستقلة ذاتيا الى فئة جمهوريات الاتحاد ؟

هناك ثلاث اسس .

الاول ، لابد ان تكون الجمهورية المعنية جمهورية حدودية ، ليست محاطة من جميع الجهات باقليم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . لماذا ؟ لانه ما دامت جمهوريات الاتحاد لها الحق في الانفصال عن إ.ج.إ.س فإن الجمهورية ، في صيرورتها جمهورية اتحاد ، لا بد ان تكون في وضع فعلي ومنطقي يمكنها من ان تثير مسألة الانفصال عن إ.ج.إ.س . ويمكن لهذه المسألة ان تثار فقط من قبل جمهورية ، فننقل ، متاخمة لدولة اجنبية ، ومن ثم ليست محاطة من كل جانب باقليم إ.ج.إ.س . بالطبع ، ما من واحدة من جمهورياتنا سوف تثير بالفعل مسألة الانفصال عن إ.ج.إ.س . ولكن ما دام حق الانسحاب من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية مكفولا لجمهوريات الاتحاد ، فلا بد ان يرتب على نحو لا يصبح فيه قصاصة من ورق . خذوا ، على سبيل المثال ، جمهورية البشكير او جمهورية

التتار . دعونا نفترض ان هذه الجمهوريات المستقلة قد تحولت الى فئة جمهوريات اتحاد. هل يمكن لها فعليا ومنطقيا ان تثير مسألة الانفصال عن إ.ج.إ.س ؟ لا ، لا يمكنها . لماذا ؟ لانها محاطة من كل جانب باقاليم وجمهوريات سوفيتية ، واذا ما تكلمنا بدقة ، ما من مكان تذهب اليه ان انفصلت عن إ.ج.إ.س (ضحك وتصفيق .) وعلى ذلك ، سوف يكون من الخطأ ان تتحول مثل هذه الجمهوريات الى فئة جمهوريات الاتحاد .

الثاني ، ان القومية التي تمنح اسمها لجمهورية سوفيتية لا بد ان تؤلف بدرجة اكبر او اقل اغلبية مدمجة داخل تلك الجمهورية . فلنأخذ جمهورية القرم المستقلة ذاتيا ، على سبيل المثال . انها جمهورية حدودية ، ولكن تتار القرم لا يؤلفون الاغلبية في تلك الجمهورية ، على النقيض ، فانهم اقلية . وعلى ذلك ، سوف يكون من الخطأ تحويل جمهورية القرم الى فئة جمهوريات اتحاد .

الثالث ، لا بد الا يكون عدد سكان هذه الجمهورية قليلا جدا ؛ لا بد ان يكون لها، مثلا ، ليس اقل بل اكثر من مليون ، على الاقل . لماذا ؟ لانه سوف يكون من الخطأ افتراض ان جمهورية سوفيتية صغيرة ذات عدد قليل من السكان وجيش صغير سوف تأمل في الحفاظ على وجودها كدولة مستقلة . لا يمكن ان يراودنا ادنى شك بأن الوحوش الامبريالية صائدة الفرائس سرعان ما سوف تضع يدها عليها . واطن انه ما لم تتوفر هذه الاسس الموضوعية الثلاثة ، سوف يكون من الخطأ في اللحظة التاريخية الراهنة اثارة مسألة تحويل أي جمهورية مستقلة ذاتيا الى فئة جمهوريات الاتحاد .

٤ . بعد ذلك هناك اقتراح بان نستبعد من المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ و ٢٩ التعداد التفصيلي للتقسيمات الادارية لجمهوريات الاتحاد الى مناطق واقاليم . واطن ان هذا المقترح هو ايضا غير مقبول . هناك اناس في إ.ج.إ.س مستعدون دائما وتوافقون لان يواصلوا بلا تعب اعادة تشكيل المناطق والاقاليم وهكذا يتسببون في تشوش وعدم يقين عملنا . تضع مسودة الدستور قيودا على هؤلاء . وهذا

امر جيد للغاية ، لانه هنا ، كما في اشياء اخرى كثيرة ، نحن في حاجة لجو من اليقين ، نحتاج الى الاستقرار والوضوح .

٥ . يختص التعديل الخامس بالمادة ٣٣ . يعتبر خلق مجلسين غير ملائم ، ويقترح الغاء القوميات السوفييتية . واطن ان هذا التعديل ايضا خاطئ . ان نظام المجلس الواحد افضل من نظام المجلسين اذا كان إ.ج.إ.س دولة امة واحدة . ان إ.ج.إ.س ليس دولة قومية واحدة . ان إ.ج.إ.س ، كما نعلم هو دولة متعددة القوميات . لدينا هيئة اعلى تمثل المصالح المشتركة لجميع الشعب العامل في إ.ج.إ.س بغض النظر عن القومية . هذا هو سوفييت الاتحاد . ولكن بالاضافة الى المصالح المشتركة ، فان قوميات إ.ج.إ.س لها مصالحها ، الخاصة النوعية ، المرتبطة بسماتها القومية النوعية ، فهل يمكن لنا تجاهل هذه المصالح النوعية ؟ لا . لا يمكن . هل نحتاج هيئة خاصة عليا لتعكس هذه المصالح تحديدا ؟ بلا جدال نحن في حاجة لها . ولا يمكن ان يكون هناك شك اننا بدون هذه الهيئة ستستحيل علينا ادارة دولة متعددة القوميات مثل إ.ج.إ.س . ستكون هيئة كهذه المجلس الثاني ، سوفييت قوميات إ.ج.إ.س .

لقد جرت الاحالة الى التاريخ البرلماني للدول الاوروبية والامريكية ، لقد اشير الى ان نظام المجلسين في تلك البلاد قد اثمر نتائج سلبية فحسب - وان المجلس الثاني ينحل عادة الى مركز للرجعية وكابح للتقدم . كل هذا حقيقي . ولكن يرجع هذا الى حقيقة انه لا توجد في هذه البلدان مساواة بين المجلسين . فكما نعلم ، فليس من النادر ان يمنح المجلس الثاني حقوقا اكثر من المجلس الاول ، اضعف الى ذلك ، فان المجلس الثاني كقاعدة يؤلف بشكل غير ديموقراطي ، واعضائه نادرا ما لا يكونون معينين من اعلى . ومما لا شك فيه ، سوف نتجنب هذه النواقص اذا ارسينا المساواة بين المجلسين واذا تشكل المجلس الثاني على نحو ديموقراطي مثل الاول .

٦ . اصف الى ذلك ، هناك تعديل لمسودة الدستور يقترح وجود عدد متساو من الاعضاء في كل من المجلسين . واظن اننا يمكن ان نتبنى هذا المقترح . ففي رأيي ، ان له مميزات سياسية واضحة ، لأنه يؤكد على مساواة المجلسين .

٧ . ويلي ذلك تعديل لمسودة الدستور يقترح ان ينتخب اعضاء القوميات السوفيتية بالتصويت المباشر ، كما هو الحال بصدد اعضاء سوفييت الاتحاد . واظن اننا يمكن ان نتبنى هذا المقترح ايضا .

في الحقيقة ، انه قد يخلق عوائق فنية معينة خلال الانتخابات ، ولكن ، من ناحية اخرى ، سوف تكون له مميزات سياسية كبيرة ، لانه سوف يعزز مكانة القوميات السوفيتية .

٨ . ثم يعقب ذلك تعديل على المادة ٤٠ ، يقترح ان تمنح اللجنة التنفيذية للسوفييت الاعلى حق اصدار تشريعات مؤقتة .

اظن ان هذا التعديل خاطئ ولا ينبغي ان يتبناه المؤتمر .

لقد حان الوقت لنضع نهاية لوضع تقوم فيه بضع هيئات بالتشريع بدلا من هيئة واحدة . ويعاكس هذا الوضع مبدأ ان القوانين يجب ان تكون مستقرة . ونحن في حاجة لاستقرار القوانين الآن اكثر من أي وقت مضى . لا بد وان تمارس السلطة التشريعية في إ.ج.إس من قبل هيئة واحدة ، وهو السوفييت الاعلى في إ.ج.إس .

٩ . ويلي ذلك ، تعديل مقترح على المادة ٤٨ من مسودة الدستور ، يطالب بأن ينتخب رئيس السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ليس من السوفيت الاعلى في إ.ج.إس بل من كل سكان البلاد . اظن ان هذه الاضافة خاطئة، لانها تعاكس روح دستورنا . وفقا لنظام دستورنا لا يجب ان يكون هناك رئيس فرد في إ.ج.إس ، منتخب من كل السكان موازيا للسوفييت الاعلى ، قادر على ان يضع نفسه في تعارض مع السوفييت الاعلى . الرئيس في إ.ج.إس هو كوليجيوم (مجلس يتمتع كل عضو فيه بسلطة متساوية تقريبا مع الاعضاء

الآخرين) ، وهو بريسيديوم السوفييت الاعلى ، بما فيه رئيس بريسيديوم السوفييت الاعلى ، المنتخب ، ليس من قبل كل السكان ، وانما من السوفييت الاعلى ، ومسؤول امام السوفييت الاعلى . تبين التجربة التاريخية ان هيكلا كهذا للهيئات العليا هو الاكثر ديموقراطية ، ويحفظ البلاد من العوارض غير المرغوبة .

١٠ . ويقفوا ذلك تعديل آخر للمادة ٤٨ .

وتقرأ على النحو التالي : زيادة عدد نواب رئيس البريزيديوم للسوفييت الاعلى في ا.ج.ا.س الى احد عشر ، واحد من كل جمهورية اتحادية . واطن اننا يمكن ان نتبنى هذا التعديل ، لانه سيكون تحسينا كما انه سوف يعزز فقط مكانة بريزيديوم السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

١١ . ثم يلي ذلك تعديل المادة ٧٧ . وهو يدعو لتنظيم جديد لمفوضية شعب في كل الاتحاد - مفوضية الشعب لصناعة الدفاع . واطن ان هذا التعديل يجب ان نقبله بالمثل (تصفيق) لانه قد حان الوقت لان نفصل صناعة دفاعنا وان تكون لها مفوضية شعب . يبدو لي ان هذا سوف يحسن فقط دفاع بلادنا .

١٢ . ويتبع ذلك تعديل على المادة ١٢٤ من مسودة الدستور ، يطالب بأن تتغير المادة بحيث تتضمن حظرا للشعائر الدينية . اظن ان هذا التعديل لا بد ان نرفضه لانه يناقض روح دستورنا .

١٣ . واخيرا ، هناك تعديل آخر له طابع مادي بدرجة او اخرى . اشير هنا الى تعديل المادة ١٣٥ من مسودة الدستور .

وهي تقترح ان يمنع من التصويت رجال الدين ، ورجال الحرس الابيض السابقون ، وكل الاغنياء السابقون ، وكذلك الاشخاص غير المنخرطين في اعمال نافعة اجتماعيا ، او ، وفي كل الاحوال ، ان يكون حق انتخاب هذه الفئة قاصرا على التصويت لا الترشح . اظن ان هذا التعديل لا بد ان يرفض كذلك . لقد حرمت الحكومة السوفييتية العناصر غير العاملة والمستغلة من حق الانتخاب ليس لكل

الوقت ، وانما بشكل مؤقت ، حتى فترة معينة . وقد كان هناك وقت حينما شنت هذه العناصر حربا مفتوحة ضد الشعب وقاومت بنشاط القوانين السوفييتية . وكان القانون السوفييتي الذي نص على حرمانهم من الانتخابات رد الحكومة السوفييتية على هذه المقاومة . وقد مر وقت كاف منذ ذلك الحين . في خلال هذه الفترة نجحنا في القضاء على الطبقات المستغلة ، واصبحت الحكومة السوفييتية قوة لا تقهر . الم يحن الوقت بعد حتى نراجع هذا القانون ؟ اظن انه قد حان . يقال ان هذ خطر ، كعناصر معادية للحكومة السوفييتية ، يمكن لبعض من الحرس الابيض السابق ، الكولاك ، الكهنة ، الخ ان يتسللوا الى الهيئات العليا الحاكمة للبلاد . ولكن من أي شئ نخاف ؟ اذا كنتم تخافون من الذئاب ابتعدوا عن الغابة . (ضحك وتصفيق حاد.)

في المقام الاول ، ليس كل الكولاك السابقون ، والحرس الابيض والكهنة معادون للحكومة السوفييتية .

ثانيا ، اذا ما انتخب الشعب في مكان او آخر اشخاصا معادين ، سوف يكشف هذا ان عملنا الدعائي كان غاية في سوء التنظيم ، واننا نستحق مثل هذ العار ، اذا ، على أي حال ، ما كان عملنا الدعائي يدار بطريقة بلشفية ، فلن يدع الشعب اشخاصا معادون يتسللون الى الهيئات الحاكمة العليا . وهذا يعني اننا يجب ان نعمل لا أن ننتخب (تصفيق حاد) ، يجب ان نعمل والا ننتظر ان يوضع كل شئ امامنا جاهزا بامر رسمي . وفي وقت سابق يعود الى عام ١٩١٩ ، قال لينين ، انه لن يمضي وقت طويل حتى تعتبر الحكومة السوفييتية انه من الملائم تطبيق حق الانتخاب العام دون اية قيود . ولاحظوا من فضلكم : دون اية قيود . لقد قال ذلك في وقت لم نكن قد تغلبنا فيه على التدخل الاجنبي العسكري بعد وحين كانت صناعتنا وزراعتنا في حالة مزرية . مضى سبعة عشر عاما منذ هذا الوقت . ايها الرفاق ، اليس هذا هو الوقت الذي يتعين علينا فيه ان ننفذ وصية لينين . اظن ذلك .

وها هو ذا ما قاله لينين في ١٩١٩ في "مسودة برنامج الحزب الشيوعي الروسي (البلشفيك)" . اسمحوالى ان اقرأه :

"لا بد ان يوضح الحزب الشيوعي الروسي لجماهير الشعب العامل ، حتى نتجنب التعميم الخاطئ لاحتياجات تاريخية عارضة ، ان حرمان قسم من المواطنين من حق الانتخاب لا يؤثر في الجمهورية السوفييتية ، كما كان الحال في اغلب الجمهوريات البورجوازية الديمقراطية ، على فئة معينة من المواطنين تحرم من حق الانتخاب مدى الحياة ، وانما ينطبق فقط على المستغلين ، فقط على هؤلاء الذين ينتهكون القوانين الاساسية لجمهورية السوفييت الاشتراكية ، ويصرون على الدفاع عن اوضاعهم كمستغلين ، وللحفاظ على العلاقات الرأسمالية . وعلى ذلك ، ففي الجمهورية السوفييتية ، هناك من جانب ، قوة مضافة للاشتراكية كل يوم وتقلص في عدد هؤلاء الذين لديهم امكانات موضوعية في ان يبقوا مستغلين او ان يستبقوا العلاقات الرأسمالية ، وهذا يقلل بشكل آلي نسبة الاشخاص المحرومين من حق الانتخاب . وفي روسيا في الوقت الراهن لا تزيد هذه النسبة بالكاد عن اثنين او ثلاثة بالمائة . من ناحية اخرى ففي مستقبل غير بعيد قد يخلق توقف الغزو الاجنبي واكتمال مصادرة المصادر ، في ظروف معينة وضعا تختار فيه سلطة الدولة البروليتارية طرائق اخرى لقمع مقاومة المستغلين ثم تطبق حق الانتخاب العام دون اية قيود"^(٥) (لينين : الاعمال الكاملة ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٤ ، ص ٩٤ .)

اظن ان هذا واضح .

هذا هو الوضع بشأن التعديلات والاضافات التي اقترحت بشأن مسودة دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

٦. مغزى دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الجديد

اذا حكمنا على نتائج المناقشة على مستوى الامة ، التي استمرت تقريبا خمسة شهور ، فقد نفترض ان مسودة الدستور سوف يوافق عليها المؤتمر الحالي . (تصفيق حاد يتحول الى هتاف حماسي . يقف الجميع .)

^٥ - الخط المائل لي . ملاحظة جوزيف ستالين . - هامش موجود في النص الأصلي ترجمه واضافه الصوت الشيوعي لهذه النسخة الالكترونية .

في خلال بضعة ايام سوف يكون لدى الاتحاد السوفييتي دستور اشتراكي جديد ،
مؤسس على مبادئ الديمقراطية الاشتراكية المتطورة تماما .

سوف يكون وثيقة تاريخية تتناول بمصطلحات بسيطة ومختصرة ، تقريبا
بأسلوب المضابط ، وقائع انتصار الاشتراكية في إ.ج.إ.س ، مع وقائع تحرير الشعب
العامل في إ.ج.إ.س من العبودية الرأسمالية ، وقائع انتصار ديمقراطية متماسكة
وتامة وكاملة في إ.ج.إ.س .

سوف يكون وثيقة تشهد على حقيقة ان ما حلم به ملايين الناس الشرفاء في
البلدان الرأسمالية وما زالوا يظلمون به قد تحقق بالفعل في إ.ج.إ.س . (تصديق حاد).
سوف يكون وثيقة تشهد على حقيقة ان ما انجز في إ.ج.إ.س هو مما يمكن تحقيقه
تماما في بلدان اخرى ايضا . (تصديق حاد)

ولكن يترتب على هذا ان المغزى الاممي للدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفييتية يمكن بالمكاد المبالغة فيه .

اليوم ، حينما تلوث موجة اضطراب فاشية الحركة الاشتراكية للطبقة العاملة
وتلطيح المطامح الديمقراطية لافضل الشعوب في العالم المتحضر ، فان دستور
إ.ج.إ.س سوف يكون وثيقة اتهام ضد الفاشية ، معربا عن ان الاشتراكية
والديموقراطية لا تقهر . (تصديق) . سوف يقدم الدستور الجديد عونا معنويا ودعما
حقيقيا لكل هؤلاء الذين يحاربون اليوم البربرية الفاشية . (تصديق حاد .)

وما يزال الامر الاعظم هو مغزى دستور إ.ج.إ.س الجديد بالنسبة لشعوب
إ.ج.إ.س بينما سيكون مغزى دستور إ.ج.إ.س بالنسبة لشعوب البلدان الرأسمالية
بمثابة برنامج للعمل ، فهو ذو مغزى لشعوب إ.ج.إ.س بوصفه تلخيصا لنضالاتهم ،
تلخيصا لانتصاراتهم في النضال من اجل تحرير البشرية . بعد طريق النضال
والحرمان الذي اجتزنه ، فمن السار والمبهج ان يكون لدينا دستور ، يتناول ثمار
انتصاراتنا . من السار والمبهج ان نعلم ما الذي قاتل شعبنا من اجله وكيف حقق هذا

الانتصار ذي الالهية التاريخية الاممية . من السار والمبهج ان نعلم ان دماء شعبنا التي اريقت بغزارة لم تضع سدى ، فقد حقق نتائج .

(تصفيق متواصل .) ان هذا يسلمح طبقتنا العاملة ، وفلاحينا ، والانتليجنسيا العاملة روحيا .

هذا يدفعهم الى الامام ويثير فيهم شعورا بالفخر المشروع . وهو يزيد الثقة في قوتنا ويحفزنا لنضالات غضة ولتحقيق انتصارات جديدة للشيوعية .

(احتفاء حماسي راعد . يقف الجميع . هتافات من كل انحاء القاعة : "عاش الرفيق ستالين" . يقف الجميع وينشدون "الاممية" وبعده يستعاد الاحتفاء الحماسي . هتافات "عاش قائدنا ، الرفيق ستالين ، هوراه" .)

البرافدا ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦

المصدر:

<https://www.marxists.org/reference/archive/stalin/works/1936/11/25.htm>